



قانون رقم 2015 يتضمن قانون التسوية النهائية لميزانية 2015

بعد مصادقة الجمعية الوطنية
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى : تختم النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لعام 2015 وفقا للجدول التالي:

الموارد (أوقية)	النفقات (أوقية)	طبيعة البند
		أ. عمليات ذات طابع نهائي
280 302 746 621,46		- إيرادات ضريبية
88 932 589 209,97		- إيرادات غير ضريبية (خارج النفط)
7 742 355 210,30		- إيرادات رأسمالية
18.047.013.600,00		- إيرادات نفطية (سحب على الصندوق الوطني للعائدات النفطية)
19 880 549 078,57		- عائدات استثنائية (بما فيها الهبات)
	270 432 924 718,97	- نفقات تسيير
	44 149 162 000,00	- دين عمومي
	15 848 487 000,00	* فوائد
	28 300 675 000,00	* إهلاك
	11 898 603 171,79	- نفقات مشتركة ومتفرقة
	75 264 968 326,44	- اقتناء أصول ثابتة
	-	- قروض ممنوحة
	-	- سلف ممنوحة
		ب. عمليات ذات طابع مؤقت
	-	- حسابات القروض
	-	- حسابات السلف
	-	- المساهمات
		ج. حسابات تحويل خاص
65 456 585 064,93		- إيرادات
	29 738 367 849,40	- نفقات
480 361 838 785,23	431 484 026 066,60	المجموع

المادة 2: تم حصر المبلغ النهائي لإيرادات الميزانية العامة برسم 2015 بمبلغ 414.905.253.720,30 أوقية. و يظهر توزيع هذا المبلغ مفصلا في الملحق رقم 1 بهذا القانون.

المادة 3: يحصر المبلغ النهائي لإيرادات حساب السلف لعام 2015 ب 0 أوقية وتحصر نفقاته عند 0 أوقية.

المادة 4: يحصر المبلغ النهائي لنفقات الميزانية العامة برسم 2015 ب 401.745.658.217,20 أوقية. تعدل الاعتمادات المفتوحة وتوزع بين الوزارات وفقا للجدول التفصيلية في الملحق رقم 2 بهذا القانون.

المادة 5: يحصر المبلغ النهائي لنفقات حساب القروض لعام 2015 عند 0 أوقية.

المادة 6: يحصر المبلغ النهائي لنفقات حساب المساهمات لعام 2015 عند 0 أوقية.

المادة 7: تحدد نتيجة الميزانية العامة برسم 2015، نهائيا على النحو التالي:

إيرادات	414.905.253.720,30 أوقية
نفقات	401.745.658.217,20 أوقية
فائض الإيرادات مقارنة بالنفقات	13.159.595.503,10 أوقية

المادة 8:

I. تحصر العمليات المقام بها على الحسابات الخاصة للخرينة لغاية 31 دجمبر 2015 عند المبالغ المبينة في الجدول التالي:

الموارد (أوقية)	النفقات (أوقية)	البيان
65 456 585 064,93	29 738 367 849,40	حسابات التحويل الخاص
-	0	حسابات القروض
-	0	حسابات السلف
-	0	حسابات المساهمة

II. تحصر أرصدة الحسابات الخاصة للخرينة لغاية 31 دجمبر 2015 عند المبالغ التالية:

أرصدة دائنة (أوقية)	أرصدة مدينة (أوقية)	البيان
170 709 930 041,55	3 347 091 712,00	حسابات التحويل الخاص
	1 994 356,00	حسابات القروض
		حسابات السلف
	25 925 345 831,71	حسابات المساهمات

III. ترحل الأرصدة المبينة في النقطة II أعلاه إلى تسيير عام 2016.

المادة 9: يحول مبلغ الأرصدة المبينة في المادة 7 إلى الجانب الدائن في حساب النتائج وبقيد في الموازنة العامة للحسابات (الملحق 3).

فائض الإيرادات مقارنة مع نفقات الميزانية العامة برسم 2015	13.159.595.503,10 أوقية
المجموع الصافي المحول إلى الجانب الدائن في حساب النتائج	13.159.595.503,10 أوقية

المادة 10 : ينشر هذا القانون وفق طريقة الاستعجال وفي الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية وينفذ باعتباره قانونا للدولة.



26 JUIN 2018

انواكشوط بتاريخ -----

محمد ولد عبد العزيز



الوزير الأول

يحيى ولد حادنين



وزير الاقتصاد والمالية
المختار ولد اجاي

